



مجلس النواب

١١٢٤/٩٤/٣

الرقم  
التاريخ

٢٠٢٥/٠٥/١٣

## سعادة رئيس اللجنة القانونية

سندًا لأحكام الفقرة (١) من المادة (٩٥) من الدستور و عملاً بأحكام الفقرة (أ) من المادة (٧٥) من النظام الداخلي لمجلس النواب أرفق لسعادتكم الاقتراح بقانون رقم (٢٦) تاريخ ٢٠٢٥/٤/٢٠ والمقدم من ثمانية عشرة نائباً، والمتضمن المطالبة بإصدار مشروع قانون مكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين لسنة ٢٠٢٥، لعرضه على اللجنة لدراسته ورفع القرار اللازم بشأنه إلى المجلس.

وأقبلوا فائق الاحترام، ..

أحمد الصفدي

**رئيس مجلس النواب**

نسخة: مدير الرقابة البرلمانية.

نسخة : مدير الشؤون التشريعية والقانونية.

نسخة : رئيس قسم الاقتراحات.



## مجلس النواب

### سعادة رئيس مجلس النواب المكرم

سندًا لأحكام المادة (95) من الدستور الأردني والمادة (75) فقرة (أ) من النظام الداخلي لمجلس النواب، نقترح نحن النواب الموقعين أدناه اصدار مشروع قانون مكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين لسنة 2025 وذلك للأسباب الموجبة التالية: -

أولاً : - لقد جاءت فكرة تبني مقترح القانون تحقيقاً لمزيد من التعاون مع البرلمان العربي بوضعه مسودة مشروع قانون استرشادي لظاهرة الهجرة غير المشروعة وسبل مكافحتها ومدى خطورة ظاهرة الهجرة غير المشروعة على أمن الدول العربية واستقرارها، وعلى حياة الأفراد الذين يسعون وراء أوهام وفرص مزعومة، والذي جاء ليعالج هذه الظاهرة الخطيرة التي تؤثر سلباً على أمن الحدود، وتزيد من مخاطر تسلل الجماعات الإجرامية المنظمة، وتؤدي إلى وفاة آلاف المهاجرين غير الشرعيين سنويًا وتنفيذًا لسياسة رؤى البرلمان العربي بخلق بيئة تشريعية موحدة للدول العربية تمكن من تعزيز وجود إطار قانوني موحد للدول العربية.

ثانياً : - أصبحت الهجرة غير المشروعة محور اهتمام إقليمي ودولي، مع تزايد أعداد الشباب الذين يلجؤون إليها بحثاً عن فرص عمل أفضل، ومستوى معيشة أرقى، مدفوعين بالتباهي الكبير بين مستويات التنمية الاقتصادية بين الدول المصدرة للمهاجرين، والدول المستقبلة لهم. وعلى الرغم من الجهود المبذولة للحد من هذه الظاهرة، فإن السياسات المتبعه غالباً ما أسهمت في نمو شبكات التهريب والجريمة المنظمة بدلاً من تقييص أعداد المهاجرين.

ثالثاً : - نتفق تماماً مع أهمية تبني القانون الاسترشادي العربي، بشأن مكافحة ظاهرة الهجرة غير المشروعة، في المبادئ الأساسية التي يركز على حماية الكرامة الإنسانية ، معالجة الأسباب الجذرية للهجرة لتعزيز الأمن القومي والإقليمي ،تجفيف منابع الجريمة المنظمة ، تفكير شبكات التهريب والجريمة المنظمة المرتبطة بالهجرة غير المشروعة، ومنع استغلال المهاجرين لأغراض غير إنسانية، مثل الاتجار بالبشر أو العمالة القسرية و معالجة الأسباب الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، التي تدفع الأفراد إلى الهجرة غير المشروعة، مع التركيز على تحقيق التنمية المستدامة في الدول المصدرة للمهاجرين.

راجياً الرئاسة الجليلة إحالته إلى اللجنة المختصة والسير به حسب الأصول.

مع وافر الاحترام والتقدير



مجلس النواب

عن

رئيس كتلة إرادة والوطني الإسلامي

النواب الموقعين: -

1- النائب الدكتور خميس حسين عطية

2- عط الله الحبيطي

3- نسيم العبادي

4- هالة الجراح

5- احمد الهميسات

6- جميل الدهيسات

7- حسين العموش

8- حمود الزواهرة

9- دينا البشير

10- شفاء صوان

11- طارق بنى هاني

12- محمد البستنجي

13- محمد الرعود

14- محمد السبايلة

15- محمد المحاميد

16- مصطفى العماوي

17- ميسون القوابعه

18- نمر السليفات ١٠ د. نمير

مجلس النواب
اقتراح بقانون رقم ( ٢٦ )
تاريخ تقديم الاقتراح: ٢٩/٤/٢٠١٣
التوقيع

٥٥٥  
٨/١٥